أثر أسلوب الاستثناء
في تحقيق مقاصد سورة سبأ
(دراسة نحوية دلالية)

د. عامر فائل محمد بلحاف(*)

* أستاذ اللغة والنحو المشارك في قسم اللغة العربية – كلية العلوم والآداب بجامعة نجران – المملكة العربية السعودية.

ورد البحث في ١٨/ ١١/ ١٤٣٦هـ وقُبل للنشر في ٦/ ٢/ ١٤٣٧هـ

أثر أسلوب الاستثناء في تحقيق مقاصد سورة سبأ
(دراسة نحوية دلالية)

د. عامر فائل محمد بلحاف

ملخص البحث

حاول هذا البحث دراسة أسلوب الاستثناء في سورة سبأ دراسةً نحويةً دلالية، من خلال الإجابة عن تساؤل مركزي هو: لِمَ تكرر هذا الأسلوب في هذه السورة في خمسة عشر موضعًا بهذا النسق التعبيري اللافت؟ وهل لهذا التكرار علاقة ما بمقاصد السورة وغاياتها ومعانيها؟ لذا قدّم الباحث لهذه الدراسة بمدخل مقتضب في الاستثناء، أعقبه الحديث عن مقاصد السورة وعددها ثلاثة، شكّلت بدورها مباحث الدراسة الثلاثة وهي: إبطال قواعد الكفر والشرك، وإحاطة علم الله بما في السموات وما في الأرض، وإثبات صدق النبي صلى الله عليه وسلم. وتخلل ذلك تفضيل القول في توظيف الاستثناء بأنواعه (المفرغ والمتصل والمنقطع) في تحقيق هذه المقاصد.

ABSTRACT

The effect of exception style on the Surah of Sheba Purposes: A Syntactical and Semantic study

This research attempted to study the exception method in Surah of Sheba semantically and grammatically, by answering the central question: why has this method been repeated in this sura in fifteen places in this striking expressive pattern? Is this repetition related to the purposes and objectives of the Sura and its meanings? So the researcher of this study made a brief introduction about the exception, and followed by an account about the three purposes of the Sura, and in turn, it formed the investigation of the three topics of the study as follows: Abolition of the rules of disbelief and polytheism, informing the omniscience of God, including the heavens and the earth, and to prove the sincerity of the Prophet peace be upon him. It is permeated by explaining in detail the use of exception types (disconnected, connected and uninterrupted) in achieving these objectives.

مقدمة:

يعدّ القرآن الكريم موردًا عذبًا نهل منه العلماء والمتعلمون قديمًا وحديثًا، فهو المعين الخصب الذي لا تنضب أسراره ودرره، ومن ثَمَّ غدا متنًا حيًّا لمقاربات الباحثين في كافة فروع المعرفة الإنسانية، ومصدرًا ثريًّا لاجتهادات النحاة واللغويين والبلاغيين وغيرهم من ذوي الصناعة وأهل الاختصاص، يفيدون منه في أعمالهم العلمية، ويستدلون به في خطاهم البحثية.

وتأسيسًا عليه تعالج هذه الدراسة اللغوية موضوع الاستثناء في سورةٍ من سور القرآن الكريم، والاستثناء أسلوب من الأساليب النحوية التي خصّها الدارسون قديمًا وحديثًا بمزيد عناية، ففصّلوا القول في أركانه، وأنواعه، وأحكامه، موظفين كتاب الله العزيز، ومستشهدين بآياته الكريمة. وتأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان (أثر أسلوب الاستثناء في تحقيق مقاصد سورة سبأ... دراسة نحوية دلالية) محاوَلةً لدراسة الأثر النحوي والدلالي لهذا الأسلوب في تحقيق مقاصد السورة.

ولذا انتظمت الدراسةُ في ثلاثة مباحث عبّر كل مبحث عن مقصد من المقاصد، وراح يتتبع أنماط الاستثناء في كل مقصد، وكيف استطاعت هذه الأنماط توضيح المعنى المراد، وتبيان الدلالة المقصودة. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، وبثبتٍ للمصادر التي أفاد منها.

مدخل: في الاستثناء ومفهومه:

الاستثناء لغةً: مصدر للفعل (أستثني) من الثني، وللثني معانٍ عدة منها الصرف إذا صرفته عن الأمر، ومنها العطف تقول: ثنيتُ الحبل إذا عطفتَ بعضه على

بعض[١]. والمعنى الأقرب إلى موضوع بحثنا هذا هو (الصرف)؛ لأنّنا نصرف المستثنى عن الدخول في حكم المستثنى منه، فإذا قلنا: (قام القومُ إلاّ عليًّا) صرفنا (عليًّا) عن الدخول في حكم القيام.

وفي الاصطلاح: "إخراج الشيء من الشيء، لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقةً وحكمًا، ويتناول المنفصل حكمًا فقط"[٢]. ومصطلح الاستثناء من المصطلحات التي ظهرت في مرحلة مبكرة من عمر النحو العربي، تعارف عليها بعض الباحثين بمرحلة (التهيئة لظهور المصطلحات النحوية) [٣]، حيث ورد هذا المصطلح عند الخليل (ت ١٧٥ هـ)، وعند سيبويه (ت ١٨٥ هـ)، وهو من المصطلحات التي ما زالت مستعملةً إلى يومنا هذا.

خصّ سيبويه الاستثناء بفصل مستقل، ونصّ عليه بالاسم حين قال: "هذا باب الاستثناء: فحرف الاستثناء (إلاّ)، وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلاّ) فـ (غير وسوى)، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلاّ) فـ (لا يكون وليس وعدا)، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسمٍ فـ (حاشى وخلا) في بعض اللغات، وسأبيّن لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأول فالأول"[٤].

ويلاحظ من حديث سيبويه أنّه ذكر المصطلح، بيد أنّه لم يُجلِّ المفهوم، بل انتقل مباشرة إلى أدوات الاستثناء، فذكر أم الباب (إلاّ)، وذكر ما يجيء في معناها من الأسماء والأفعال والحروف.

وعلى الدرب ذاته سار المبرّد (ت ٢٨٢ هـ) الذي لم يُعنَ بتوضيح المفهوم أو تعريفه، بل اكتفى بذكر المصطلح، وشَرَعَ بعد ذلك في بيان أقسامه عندما قال: "هذا باب الاستثناء: والاستثناء على وجهين..."[٥]. وسلك ابن السراج (ت ٣١٦ هـ)

مسلك سابقيه حين قصر كلامه على أقسام الاستثناء وأحكامه دون الخوض في مفهومه[٦]. على أنّ هذا لا يعني أن المفهوم كان غائبًا عندهم، بل ربما كان واضحًا في أذهانهم لكن دون عناية بتجليته باعتباره مفهومًا.

ينضج مفهوم الاستثناء أكثر في القرن الرابع الهجري، فهذا عالم العربية أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢ هـ) يحدّ الاستثناء بقوله: "الاستثناء: أن تُخرج شيئًا ممّا أدخلتَ فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجتَ منه غيره"[٧]. ويبلغ المفهوم تمامه في القرن السابع الهجري عند ثلة من النحاة؛ فابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ربط بين المعنيين اللغويّ والاصطلاحيّ للمفهوم حين قال: "اعلم أنّ الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه. فالاستثناء: صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة؛ فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء"[٨]. وعرّف الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) الاستثناء بقوله: "الاستثناء في الأصل: إخراج بعضٍ من كل بأداة من الأدوات المذكورة في هذا الباب"[٩]. ونصّ على الإخراج أيضًا ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) حين قال في تعريف المستثنى: "المُخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلاّ أو ما بمعناها بشرط الفائدة"[١٠].

والناظر في مفهوم الاستثناء عند علماء العربية يُلفي أنّه لا يخرج عن معنى الصَّرف والإخراج بأداة من أدوات الاستثناء، وبقيد حصول الفائدة. كما سيلاحظ أنّ الاستثناء مصطلحًا استُخدم منذ وقت مبكر عند المتقدمين من علماء النحو، غير أنّ مفهومه أخذ ينضج شيئًا فشيئًا حتى استوى على سوقه عند المتأخرين منهم.

الدراسات السابقة:

يظهر أسلوب الاستثناء في مواضع كثيرة من كتاب الله العزيز، وقد عكف على دراسته بعض الباحثين الذين تنوعت مناهجهم في دراسة هذا الأسلوب بين الوصف والتحليل والتطبيق. ومن هذه الدراسات (أسلوب الاستثناء في القرآن – دراسة تطبيقية نحوية) للباحث محمد علي محمد جبران، وتألفت من خمسة فصول: عنى الأول منها بتعريف الاستثناء وأدواته، وعرض الثاني لأنواع الاستثناء وأحكامه، وخُصّص الثالث لعمل (إلاّ) الاستثنائية، وكان الرابع لـ (غير) الاستثنائية وبقية الأدوات، ووُضع الخامس للدراسة التطبيقية النحوية [١١]. ومن هذه الدراسات (أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم – دراسة وصفية تحليلية) للباحث محمد علي إبراهيم عجيزة تناول فيها: معنى الاستثناء وأغراضه وأدواته والعامل فيه، كما فصّل الحديث في الاستثناء من خلال الجمل: الخبرية، والتامة المنفية، والناقصة، والطلبية [١٢]. ومن هذه الدراسات أيضًا (أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم بين النحو والبلاغة) للباحث عزام محمد الشجراوي، وهدفت إلى دراسة هذه الأسلوب في آي الذكر الحكيم نحويًّا وبلاغيًّا [١٣].

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تخصيصها لسورة سبأ، حيث يظهر الاستثناء بعدّه أسلوبًا نحويًّا متميزًا بصورة لافتة في هذه السورة، بدءًا من الآية الثالثة وانتهاءً بالآية السابعة والأربعين، فهذه السورة المكية ذات الأربع والخمسين آية وردت فيها (إلاّ) في خمسة عشر موضعًا في الآيات (٣، ١٤، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٣، ٤٦، ٤٧)، ووردت في الآية (٤٣) ثلاث مرات، ولم ترد في السورة أي أداة استثناء أخرى عدا (إلاّ)؛ فلم ترد (غير) أو (سوى) أو غيرهما.

والسؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا، والذي يقوم عليه البحث: لِمَ تكرر الاستثناء بـ (إلاّ) في سورة سبأ بهذا النسق التعبيريّ اللافت؟ وهل لهذا التكرار علاقة بمقاصد السورة ومعانيها؟

مقاصد السورة:

ذكر أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ) سبب نزول السورة فقال: "وسبب نزولها أنّ أبا سفيان قال لكفّار مكة لمّا سمعوا: ﴿ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ﴾[١٤] إنّ محمدًا يتوعدنا بالعذاب بعد أن نموت، ويخوفنا بالبعث، واللات والعزى لا تأتينا الساعة أبدًا ولا نُبعث"[١٥].

وتأسيسًا عليه: ربّما كان أول مقصد من مقاصد هذه السورة الرد على الكفار بشأن إنكارهم البعث وتكذيبهم بالساعة، فهل هناك مقاصد أخرى؟

استهل ابن عاشور تفسيره لسورة سبأ بذكر أغراض هذه السورة فقال: "من أغراض هذه السورة إبطال قواعد الشرك، وأعظمها إشراكهم آلهةً مع الله... وإثبات إحاطة علم الله بما في السموات وما في الأرض، فما يُخبر به فهو واقع، ومن ذلك إثبات البعث والجزاء. وإثبات صدق النبي – صلى الله عليه وسلم – فيما أخبر به، وصدق ما جاء به القرآن، وأنّ القرآن شهدت به علماءُ أهل الكتاب، وتخلل ذلك بضروب من تهديد المشركين وموعظتهم بما حلّ ببعض الأمم المشركين من قبل"[١٦].

إذن يمكن تلخيص مقاصد السورة – في رحاب تفسير التحرير والتنوير – في النقاط الآتية:

- إبطال قواعد الكفر والشرك.

- إثبات إحاطة علم الله - عزّ وجل- بما في السموات وما في الأرض، ومن ذلك البعث والجزاء
- إثبات صدق النبي صلى الله عليه وسلم.

فإذا ما بحثنا عن هذه المقاصد في المواضع الخمسة عشر التي وردت فيها (إلاّ) فهل سنجد أسلوب الاستثناء حاضرًا في خدمة المعنى المراد؟ وهل وُظّف هذا الأسلوب في تحقيق مقاصد السورة؟ الإجابة في الصفحات الآتية:

المبحث الأول: أثر الاستثناء في إبطال قواعد الكفر والشرك:

ضرب الله قصة سبأ عظةً وعبرةً للمشركين من قريش، فهؤلاء القوم – أي سبأ – كانوا مضرب المثل في رخاء البلدان، وسعة الأرزاق، وأمن الطرقات، غير أنّهم أعرضوا، فانتقم الله منهم وشرّدهم، وتحولوا إلى مضربِ مثلٍ في التفرق والشتات. قال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ): "وكانت العرب تضرب بهم المثل فتقول: تفرقوا أيديَ سبأ، أي: مذاهب سبأ وطرقها" (١٧).

إذن هذه القصة مثل لكفار قريش بقوم أنعم اللهُ عليهم، وأرسل إليهم الرسل فكفروا وعصوا، فانتقم الله منهم، أي: فأنتم أيّها القوم مثلهم، ولذلك يدور هذا المقصد بين تهديد المشركين والكفار تارة، ووعظهم تارة أخرى.

وُظّف أسلوب الاستثناء خدمةً لهذا المقصد في خمسة مواضع: ثلاثة منها بصيغة الاستثناء المفرغ، وموضعين يحتملان الاتصال والانقطاع. وهذا بيانٌ وتفصيل:

١. قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ ﴾ (١٨).

جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن قوم سبأ، وكيف أنّ الله – عزّ وجل – أنعم عليهم في مساكنهم، وبَدَل أن يقابلوا نعمة الله بشكره وعبادته، قابلوها بالإعراض والشرك والكفر، فكان الجزاء من جنس العمل، غير أنّ السؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا: لِمَ خصّ المولى جلّ جلاله الكفور بالمجازاة؟

أثار هذا السؤال عددٌ من أرباب النحو والتفسير، منهم الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) حين قال: "يقول القائل: كيف خصّ الكفور بالمجازاة، والمجازاة للكافر وللمسلم وكل واحد؟ فيقال: إنّ جازيناه بمنزلة كافأناه، والسيئة للكافر بمثلها، وأمّا المؤمن فيُجزى لأنّه يُزاد ويتفضل عليه ولا يُجازى. وقد يقال: جازيتُ في معنى جزيت، إلاّ أنّ المعنى في أبينِ الكلام على ما وصفتُ لك، ألا ترى أنّه قد قال: ذلك جزيناهم ولم يقل: جازيناهم؟"[١٩].

إنّ الفرّاء يجعل المجازاة للكافر والجزاء للمؤمن، فالأخير تُكفّر عنه سيئاته وتُضاعف له حسناته، وقد فصّل في هذا المعنى أيضًا الزّجاج (ت ٣١١ هـ) حين قال: "والمعنى في هذه الآية أنّ المؤمن تُكفّر عنه السيئات، والكافر يحبط عمله فيُجازى بكل سوء يعمله، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾[٢٠]، وقال: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾[٢١]، فأعلمَ – جلّ وعزّ – أنّه يُحبط عمل الكافر، وأعلمنا أنّ الحسنات يذهبنَ السيئات، وأنّ المؤمن تُكفّر عنه سيئاته"[٢٢]. وجعل أبو حيان الجزاء في الخير والمجازاة في الشر، لكن في تقييدهما قد يقع كل واحد منهما موقع الآخر[٢٣].

وخالف بعض المفسرين فجعل المجازاة بمعنى المناقشة، قال النحّاس: "هو المناقشة في الحساب، ومن نوقش عُذّب"[٢٤]. وتابعه ابن عطية (ت ٥٤٦ هـ) حيث

قال: "قوله: وهل يُجازى؛ أي: يُناقش ويُقارض بمثل فعله قدرًا بقدر"[٢٥]. وخالفهم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)؛ إذ جعل المجازاة بمعنى المعاقبة، قال: "قيل: (وهل يُجازى إلاّ الكفور) بمعنى: وهل يعاقب؟ وهو الوجه الصحيح؛ وليس لقائل أن يقول: لِمَ قيل: وهل يُجازى إلاّ الكفور على اختصاص الكفور بالجزاء، والجزاء عام للكافر والمؤمن؟ لأنّه لم يرد الجزاء العام، وإنّما أراد الخاص وهو العقاب"[٢٦]. وظاهرٌ من كلام الزمخشري أنّ الجزاء للمؤمن والكافر، إلاّ أنّ تخصيصه أفاد معنى العقاب.

وكما اختلف المفسرون في معنى المجازاة، اختلف القرّاء أيضًا في القراءة، وتبعًا لاختلاف القراءة اختلف إعراب الاسم الذي يلي (إلاّ)؛ قال ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ): "واختلفوا في الياء والنون من قوله: (وهل نجازي إلاّ الكفور)، فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (وهل نجازي) بالنون، (إلاّ الكفورَ) بالنصب... وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (وهل يُجازى) بالياء، (إلاّ الكفورُ) رفعًا"[٢٧].

جاء الاستثناء في هذه الآية مفرغًا فتوسط بين الفعل والمفعول، أو بين الفعل ونائب الفاعل على قراءة، وسُبق بالاستفهام الإنكاري الذي يحمل معنى النفي[٢٨]، فإذا علمنا أن التفريغ في الاستثناء هو: "كون ما قبل إلاّ طالبًا لما وقع بعدها طلبًا لا يفتقر إلى (إلاّ) من حيث التركيب فلا يتم الكلام من حيث القصد إلاّ به"[٢٩] أدركنا أنّ (إلاّ) هنا حصرت معنى المجازاة، أيًّا كان معناها، في الكفور.

وقد تعاضد في هذا الاستثناء عدة عناصر نحوية لتجلية المعنى؛ فجاء أولاً الاستفهام الإنكاري الذي يحمل معنى النفي، وحق حرف النفي أن ينفي الواجب بحاله وهيئته[٣٠]، ثم جاء المستثنى منه المحذوف، وتقديره – والله أعلم-: وهل نجازي أحدًا إلاّ الكفور، فكأنّ المجازاة لا تقع إلاّ عليه، وأخيرًا جاءت صيغة المبالغة

(الكفور)؛ ففي صيغة المبالغة ما يقوّي دلالة المجازاة بمعنى المعاقبة، كما تقدّم تقريره عند الزمخشري، ولعلّ صيغة (فعول) أنسب لقوم سبأ الذين تمادوا في الشرك، بل وصلوا إلى الكفر.

٢. قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣١).

يستمر الأسلوب القرآني في إبطال قواعد الكفر بالحديث عن عاقبة تكذيب سبأ، وإعراضهم عن دعوة التوحيد بالعودة إلى عبادة الشمس، بعد أن أقلعوا عنها في زمن بلقيس، وتماديهم في جحد النعمة حين دعوا الله أن يباعد بين أسفارهم، فكانت النتيجة أن سُلبت النعمة، وتفرقوا التفرق الشهير، فصاروا عبرةً لغيرهم وموعظة. وفي الآية تنبيه المؤمنين إلى مكائد الشيطان، ومنها الوقوع في الشرك أو الكفر.

افتتح المولى – عزّ وجل – هذه الآية بقوله: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾ فما هو هذا الظن؟ أجاب عن هذا السؤال ابن عطية فقال: "ومعنى الآية أنّ ما قال إبليس من إنّه سيفتن بني آدم ويغويهم، وما قال من أنّ الله لا يجد أكثرهم شاكرين، وغير ذلك كان ظنًّا منه فصدق فيهم، وأخبر الله تعالى عنهم أنّهم اتبعوه، وهو اتّباع في كفر لأنّه في قصة قوم كفار"(٣٢). وفصّل الزمخشري (فاتبعوه) فقال:" واتّبعوه: إمّا لأهل سبأ أو لبني آدم، وقلّل المؤمنين بقوله (إلاّ فريقًا) لأنّهم قليل بالإضافة إلى الكفار"(٣٣). وجعل أبو حيان هذا الاتّباع في الكفر حين قال: " (فاتبعوه): أي في الكفر. (إلاّ فريقًا) هم المؤمنون "(٣٤).

يحتمل الاستثناء في هذه الآية الاتصال والانقطاع؛ فهو استثناء متصل إنْ كان ضمير (اتّبعوه) عائدًا على المشركين، وحينها سيكون الاستثناءُ تامًا موجبًا، وأمّا إنْ كان عائدًا على سبأ، فهو بدوره يحتمل الاتصال إن كان فيهم مؤمنين، وإلاّ فهو

استثناء منقطع؛ أي: لم يعصه في ذلك إلاّ فريقٌ من المؤمنين وهم الذين آمنوا من كفار مكة، أو الذين آمنوا من أهل سبأ؛ إذ يُحتمل أن تكون فيهم طائفة مؤمنة ممّن نجوا قبل إرسال السيل.

وفصّل السمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ) فقال: "والظاهر أنّ الضمير في (عليهم) عائدٌ على أهل سبأ، (إلاّ فريقًا) استثناء من فاعل (اتبعوه)، و(من المؤمنين) صفة (فريقًا)، و (من) للبيان لا للتبعيض لئلا يفسد المعنى؛ إذ يلزم أن يكون بعض من آمن اتّبع إبليس"(٣٥).

ولي مع قول السمين هذا وقفتان: الأولى: أنّه رجّح أن يكون الضمير في (عليهم) عائدٌ على أهل سبأ لا على عموم بني آدم – عليه السلام، وأتّفقُ معه في هذا الترجيح؛ ذلك أن سياق الآيات التي سبقت هذه الآية في قوم سبأ، وفي كفرهم بالرسالة الإلهية، فكان ظن الشيطان صادقًا عليهم بالتكذيب ونكران النعمة. والثانية: أنّ (مِنْ) هنا لا تحتمل أن تكون دالة على التبعيض؛ لأنّ في التبعيضية هنا قلبًا للمعنى؛ إذ سيجعل عددًا من المؤمنين أتباعًا لإبليس، في حين أنّ من اتّبع إبليس هم الكفار.

ومهما يكن من أمر فقد قصد الأسلوب القرآني إلى إخراج الفريق المؤمن من أتباع الشيطان باستخدام (إلاّ)، وفي ذلك دلالة واضحة أنّ المؤمن الحق لا يقع في مكائد الشيطان وفي مقدمتها الكفر أو الشرك بالله، وكأنّ في الآية أيضًا إشارة للعداء القديم بين إبليس وبني البشر ومحاولاته الدائمة لاستدراجهم وغوايتهم.

٣. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾(٣٦).

تصف هذه الآية مشهدًا من مشاهد يوم القيامة، ساقها الأسلوب القرآني لإبطال اعتقادات الشرك عامة، إذ لن يشفع للمشركين في هذا اليوم نبيٌّ مرسل، ولا ملكٌ كريم ولا غيرهما، إلاّ من أَذِن له المولى عزّ وجل.

فسّر قوله تعالى: (إلاّ لمن أَذن له) عددٌ من اللغويين والمفسرين، فقال الفراء: "أي: لا تنفع شفاعة ملك مقرب ولا نبي حتى يؤذن له في الشفاعة، ويقال: حتى يُؤذن له فيمن يشفع، فتكون (مَنْ) للمشفوع له"(٣٧). وقال الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ): "لا يشفع إلاّ لمن أذن له"(٣٨). وقال الزجاج: "المعنى: لمن أذن له، أي: لمن أذن الله له أن يشفع، ويجوز: إلاّ لمن أذن أن يُشفع له، فيكون (مَنْ) للشافعين، ويجوز أن يكون للمشفوع لهم، والأجود أن يكون للشافعين لقوله: (حتّى إذا فُزّع عن قلوبهم)..."(٣٩). وتابع أبو جعفر النحاس الزجاج في قوله(٤٠). وقد اتفق هؤلاء المفسرون على أنّ الشفاعة لا تكون إلاّ بإذنٍ من الله عزّ وجل، كما رأى بعضهم أن الإذن بالشفاعة قد يكون للشافع، وقد يكون للمشفوع.

سار متأخرو المفسرين على درب متقدميهم حين فسّروا الآية الكريمة في إبطال قواعد الشرك؛ فقال ابن عطية: "المعنى أنّ كل من دعوتم إلهًا من دون الله لا يملكون مثقال ذرة، ولا تنفع شفاعتهم إلاّ بإذن فيمن آمن، فكأنّه قال: ولا هم شفعاء على الحد الذي ظننتم أنتم"(٤١). وقال الزمخشريّ: "أي لا تنفع الشفاعة إلاّ كائنةً لمن أذن له من الشافعين ومطلقة له، أو لا تنفع الشفاعة إلاّ كائنة لمن أذن له، أي: لشفيعه"(٤٢). وفصّل أبو حيان فقال: "ولما كان من العرب من يعبد الملائكة لتشفع له نفى أنّ شفاعتهم تنفع، والنفي منسحب على الشفاعة؛ أي: لا شفاعة لهم فتنفع، وليس المعنى أنّهم يشفعون فلا تنفع شفاعتهم، أي: لا يقع من معبوداتهم شفاعة أصلاً؛ لأنّ عابديهم كفار، فإن كان المعبودون أصنامًا أو كفارًا كفرعون فسلب الشفاعة عنهم

ظاهر، وإنْ كانوا ملائكةً أو غيرهم ممّن عبد كعيسى – عليه السلام – فشفاعتهم إذا وُجدت تكون للمؤمن"(٤٣)

وظّفت الآية الكريمة الاستثناء المفرّغ للدلالة على أنّ الشفاعة إنّما تكون بإذن الله، فجاءت أداة النفي (لا) لتنفي أي نفع للشفاعة، تلى ذلك المستثنى منه المحذوف المقدر من جنس المنطوق (٤٤) وتقديره: ولا تنفع الشفاعة لأحدٍ من الشفعاء إلاّ لمن أذن له، ثم جاءت (إلاّ) التي حصرت الشفاعة في الاسم الموصول (مَنْ) بإذنٍ من الله.

وفصّل السمين الحلبي القول اللغوي فقال: "فيه أوجه:

أحدها: أنّ اللام متعلقة بنفس الشفاعة، قال أبو البقاء: كما تقول: شفعتُ له.

الثاني: أن يتعلق بـ (تنفع)، قاله أبو البقاء وفيه نظر؛ وهو أن يلزم أحد أمرين: إما زيادة اللام في المفعول في غير موضعها، وإمّا حذف مفعول (تنفع)، وكلاهما خلاف الأصل.

الثالث: أنّه استثناء مفرّغ من مفعول الشفاعة المقدر؛ أي: لا تنفع الشفاعة لأحد إلاّ لمن أذن له.

الرابع: أنّه استثناء مفرّغ أيضًا لكنْ من الأحوال العامة تقديره: لا تنفع الشفاعة إلاّ كائنةً لمن أذن له"(٤٥).

ذكر السمين الحلبي في هذا النص التوجيهات النحوية لهذه اللام الداخلة على (إلاّ لمن أذن له)، وساق الآراء المختلفة في هذا الشأن، بيد أنني أرى أن التوجيه الثالث ربّما كان أقرب للمعنى المراد؛ ذلك أنّ الأصل في المستثنى منه أن يُقدّر من جنس المنطوق؛ لأنّ الأصل أن يكون الاستثناء من الجنس، كما أنّ تقدير تعلق اللام بالمستثنى المحذوف (أحدٍ) أدعى إلى ترسيخ القول بأنّ الشفاعة لا تكون إلاّ بإذن.

تجدر الإشارة إلى أنّ ابن عاشور ختم حديثه في هذه الآية عن نظمها فقال: "وإنّما جيء بنظم هذه الآية على غير ما نُظمت عليه غيرها؛ لأنّ المقصود هنا إبطال رجائهم بأن تشفع لهم آلهتهم عند الله فينتفعوا بشفاعتها، لأنّ أول الآية توبيخ وتعجيز لهم في دعوتهم الآلهة المزعومة، فاقتضت إبطال الدعوة والمدعو"(٤٦). وفي الآية أيضًا لطائف أخرى: فَلِمَ قيّد الشفاعة بالإذن؟! وما جدوى الشافع وهي آلهة الشرك؟! فبطلت الشفاعة لبطلان شافعها.

٤. قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾(٤٧).

هذه الآية مشهدٌ آخر من مشاهد يوم القيامة، حيث يندم المشركون على صنيعهم في الحياة الدنيا بعدما كفروا بالله وكذّبوا رسله، إذ يُؤمر فتوضع الأغلال في أعناقهم جزاء عملهم غير الصالح.

فسّر ابن عاشور هذا المقطع من الآية فقال: "الاستفهام بـ (هل) مستعمل في الإنكار باعتبار ما يعقبه من الاستثناء، فتقدير المعنى: هل جُزوا بغير ما كانوا يعملون؟ والاستثناء مفرّغ... وجُعل جزاؤهم ما كانوا يعملون على معنى التشبيه البليغ؛ أي: مثل ما كانوا يعملون... واعلم أنّ كونه مماثلاً في المقدار أمر لا يعلمه إلاّ مقدر الحقائق والنيات، وأمّا كونه (وفاقًا) في النوع فلأنّ وضع الأغلال في الأعناق منع من حرية التصرف في أنفسهم، فناسب نوعه أن يكون جزاءً على ما عبّدوا به أنفسهم لأصنامهم"(٤٨).

جاء الاستثناء المفرغ في هذه الآية متوسطًا بين الفعل ومفعوله، وقد تعاضدت فيه العناصر الثلاثة: أداة النفي، والمستثنى منه المحذوف، وعمل إلاّ فيما بعدها؛ أمّا أداة النفي فقد استعمل الأسلوب القرآني (هل) ولم يستعمل واحدةً من أدوات النفي

الشهيرة للمبالغة في الإنكار ولتقرير معنى الاستثناء المفرغ بعده. وأمّا المستثنى منه المحذوف فتقديره: هل يجزون جزاءً إلاّ جزاءً موافقًا لأعمالهم غير الصالحة. وأمّا إلاّ فكانت مفرغةً الفعل للمفعولية، وحاصرةً الجزاء في الاسم الموصول (ما) الذي وقع عليه فعل الجزاء.

إنّ لاستعمال الاستثناء المفرّغ هنا أثرًا بيّنًا في تحقيق المعنى المراد؛ فالجزاء من جنس العمل، وسيلاقي الكافر حسابه وفق ما اقترف من إثم، ومن أعظم الآثام التي يُعاقب عليها بنو البشر الكفر بالله – عزّ وجل – أو الإشراك به تقدست أسماؤه وتنزهت صفاته. وفي الآية الكريمة مناسبة دلالية لطيفة بين طبيعة جزاء الكفّار وهي الأغلال، وطبيعة العمل المقترف وهو الشرك بالله، ففي توظيف كلمة (الأغلال) في هذا السياق ما يوحي بسلب إرادتهم وحريتهم في التصرف، مثلما منعتهم معبوداتهم من توحيد الله – عزّ وجل – فكأنّها قيّدتهم وحالت بينهم وبين طريق الحق.

٥. قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ﴾[٤٩].

وردت هذه الآية في سياق كفر الأمم بالله عزّ وجل، ومفاخرتهم بالأموال والأولاد، فجاء الرد القرآني بأنّ الأموال والأولاد لا تقرّب أحدًا إلى الله، بل الإيمان والعمل الصالح هما اللذان يقربان، وهما المنجيان من سوء العذاب.

ذكر الفرّاء التوجيه النحوي لهذه الآية فقال: "وقوله (زلفى إلاّ من آمن)، (مَنْ) في موضع نصب بالاستثناء، وإنْ شئت أوقعتَ عليها التقريب؛ أي: لا تقرّب الأموال إلاّ من كان مطيعًا، وإنْ شئتَ جعلته رفعًا؛ أي: ما هو إلاّ من آمن"[٥٠]. فالاستثناء في هذه الآية محتمل للاتصال والانقطاع.

وقال الزجّاج: "موضع (مَنْ) نصب بالاستثناء على البدل من الكاف والميم، على معنى: ما يقرَّب إلاّ من آمن وعمل صالحًا، أي: ما تقرّب الأموال إلاّ من آمن وعمل بها في طاعة الله "(٥١).

وقال ابن عطية: "وقوله تعالى (إلاّ من آمن) استثناء منقطع، و (مَنْ) في موضع نصب في الاستثناء "(٥٢). وتابع الزمخشريُّ الزجّاجَ فقال: "إلاّ من آمن: استثناء من (كم) في (تقرّبكم) والمعنى: أنّ الأموال لا تقرّب أحدًا إلاّ المؤمن الصالح الذي ينفقها في سبيل الله، والأولاد لا تقرّب أحدًا إلاّ من علّمهم الخير، وفقّههم في الدين، ورشّحهم للصلاة والطاعة "(٥٣). ورجّح أبو حيّان أن يكون الاستثناء منقطعًا فقال: "إلاّ من آمن: الظاهر أنّه استثناء منقطع وهو منصوب على الاستثناء؛ أي: لكنْ من آمن وعمل صالحًا فإيمانه وعمله يقرّبانه "(٥٤).

إذن في هذا الاستثناء رأيان هما: الاتصال والانقطاع، والظاهر – والله تعالى أعلم – أن القول بأنّه استثناء منقطع هو الأرجح؛ لأنّ فيه نوعًا من الانقطاع بين المستثنى والمستثنى منه، ذلك لأنّهما ليسا من النوع نفسه: فالأموال والأولاد شيء، والإيمان والعمل الصالح شيء آخر.

تحدث عن الاستثناء المنقطع سيبويه، وعقد له بابًا بعنوان: "هذا بابٌ يُختار فيه النصب؛ لأنّ الآخر ليس من نوع الأول "(٥٥). وخصّه المبرّد أيضًا بباب: هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله، ومثّل له بعد ذلك بقولهم: ما جاءني أحدٌ إلاّ حمارًا (٥٦).

وفصّل ابن يعيش القول فيه فقال: "يُسمى المنقطع لانقطاعه منه إذا كان من غير نوعه، وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء ممّا هو من جنسه؛

لأنّ استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول، ولذلك كان تخصيصًا على ما سبق، فأمّا إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه؛ إذ اللفظ إذا كان موضوعًا بإزاء شيء وأُطلق فلا يتناول ما خالفه، وإذا كان كذلك فإنّما يصح بطريق المجاز، والعمل على (لكنْ) في الاستدراك، ولذلك قدّرها سيبويه بـ (لكنْ)، وذلك من قبل أنّ (لكنْ) لا يكون ما بعدها إلاّ مخالفًا لما قبلها، كما أنّ (إلاّ) في الاستثناء كذلك، إلاّ أنّ (لكنْ) لا يُشترط أن يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها، بخلاف (إلاّ) فإنّه لا يُستثنى بها إلاّ بعض من كل"[٥٧].

إنّ الرأي القائل بجعل الاستثناء في هذه الآية منقطعًا هو الرأي الراجح برأيي المتواضع؛ ذلك أنّ الآية ستستدعي أن يكون المستثنى من غير نوع الأول، وأن تكون (إلاّ) بمعنى (لكنْ) ما يجعل الكلام متطابقًا مع مقصد الآية الكريمة التي نصّت على أنّ الأموال والأولاد لا تقرّب لله، لكنّ المقرّب هو الإيمان بالله والعمل الصالح.

المبحث الثاني: أثر الاستثناء في إثبات إحاطة الله بما في السموات وما في الأرض:

مضى القول في أنّ إحاطة علم الله بما في السموات وما في الأرض أحد مقاصد سورة سبأ، وتشمل هذه الإحاطة علمه سبحانه بالساعة والبعث والجزاء؛ لذا وظّف الأسلوب القرآني أسلوب الاستثناء في ثلاثة مواضع خدمةً لهذا المقصد، وهذه المواضع هي:

١. قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴾[٥٨].

درج المشركون في هذه الآية على إنكار الساعة، وتكذيب البعث كما هي عادتهم، وتمادوا في جحدها وإبطال القول بها، فجاءهم الرد القرآني عاجلاً، حيث لقّن الله – عزّ وجل – رسوله الكريم – صلى الله عليه وسلم – الإجابة عن قول الكافرين، فمهما تمادوا في الإنكار، ومهما بلغ الإبطال فإنّ الساعة حق، وإنّ البعث حق.

قال الزمخشري: "قولهم (لا تأتينا الساعة) نفي للبعث وإنكار لمجيء الساعة، أو استبطاء لما قد وعدوه من قيامها على سبيل الهزء والسخرية"(٥٩). وثمة إشارة لطيفة في وقت الساعة أوردها ابن عاشور، وهي قوله: "إنّ وقتها وأحوالها من الأمور المغيبة في علم الناس، وفي هذه الصفة إتمامٌ لتبيّن سعة علمه تعالى"(٦٠).

ختم المولى – عزّ وجل – هذه الآية بالاستثناء المفرّغ فقال: (إلاّ في كتاب مبين) في إشارة منه سبحانه إلى اللوح المحفوظ، فإذا علمنا – وقد مضت الإشارة إلى ذلك – أنّ التفريغ في الاستثناء: كون ما قبل إلاّ طالبًا لما وقع بعدها، فلا يتم الكلام إلاّ به(٦١) أدركنا أنّ (إلاّ) هنا حصرت المعنى المراد في الكتاب المبين، وأسهمت في نقل الدلالة المقصودة وهي إثبات إحاطة علم الله تعالى بما في السموات وما في الأرض، كما أنّ في الإبانة (مبين) تحقيقًا للعلم الإلهي الأزلي، وتجسيدًا لمعنى الإحاطة الشاملة الكاملة.

هذا وقد نقل أرباب التفاسير قراءتين في (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) الأولى برفع أصغر وأكبر، وهي قراءة المصحف الذي بين أيدينا، والثانية بنصبهما (٦٢)، فعلى الأولى يكون (إلاّ في كتاب مبين) عطفًا على (مثقالُ) أو خبرًا لمبتدأ، وعلى الثانية يكون معطوفًا على (ذرة) (٦٣). والحق أنّ كلا القراءتين يحقق المعنى المراد من إحاطته سبحانه وتعالى حتى بالأجزاء الدقيقة التي لا يُعبأ لها، فكلٌ في كتاب مبين.

٢. قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾[٦٤].

تتحدث هذه الآية عن موت سليمان عليه السلام، وبقاء الجن تعمل بعد موته مدة طويلة من الزمن، في إشارة واضحة إلى إحاطة علمه سبحانه بالغيب، فلا يعلم الغيب إلاّ هو.

قال أبو جعفر النحاس: "وكانت الجن تخبر الإنس أنهم يعلمون الغيب، فلمّا مات سليمان عليه السلام، ولم تعلم به الجن، تبيّنت الجنُّ للإنس أنهم لا يعلمون الغيب"[٦٥]. وجعل السمين الحلبي ادّعاء الجن لعلم الغيب بين بعضهم بعضًا، فقال: "وذلك أنّ المَرَدَة والرؤساء من الجن كانوا يوهمون ضعفاءهم أنّهم يعلمون الغيب، فلمّا خرّ سليمان عليه السلام ميتًا، ومكثوا بعده عامًا في العمل تبيّنت السَفَلة من الجن أنّ الرؤساء منهم لو كانوا يعلمون الغيب – كما ادّعوا – ما مكثوا في العذاب"[٦٦]. وربط ابن عاشور بين هذا الادّعاء والشرك فقال: "فإنهم لو كانوا يعلمون الغيب لكان علمهم بالحاصل أزليًّا، وهذا إبطال لاعتقاد العامة يومئذٍ، وما يعتقده المشركون من أنّ الجن يعلمون الغيب"[٦٧].

وظّف الأسلوب القرآنيّ الاستثناء المفرغ مرة ثانية في (إلاّ دابة الأرض)، وموقع (دابة) هنا هو الرفع بالفاعلية، وكأنّه قصد إلى إظهار عجز الجن مقابل هذه الدويبة الصغيرة التي بعثها الله سبحانه وتعالى لتعلن للملأ أنّ سليمان – عليه السلام – قد مات. وظاهر الآية الكريمة – من توظيف الاستثناء المفرغ – تأكيد بطلان معرفة الجن بالأمور الغيبية، ويشهد على ذلك أنّ وفاة سليمان – عليه السلام – أفضت إلى كشف زيف ادّعائهم الغيب، وأنّ الدابة هي التي أرشدت إلى موته.

٣. قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيۡهِم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يُؤۡمِنُ بِٱلۡأٓخِرَةِ مِمَّنۡ هُوَ مِنۡهَا فِي شَكّٖۗ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٞ ﴾[٦٨].

هذه الآية في قوم سبأ، "وكانت قصة سبأ قد ضُربت مثلاً وعبرة للمشركين من قريش، وكان في أحوالهم مثيلٌ لأحوال المشركين في أمن بلادهم، وتيسير أرزاقهم، وتأمين سبلهم في أسفارهم"(٦٩)، غير أنّ هؤلاء أعرضوا كما أعرض أولئك.

سُبقت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾[٧٠] ثمّ أتبعها بقوله عزّ وجل: ﴿ وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيۡهِم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّا لِنَعۡلَمَ ﴾ فهل يعني ذلك أنّ العلم غير متحقق سلفًا؟

علم الله – عزّ وجل – بالغيب وإحاطته بما في السموات وما في الأرض أزليّ وسابقٌ على كل ذلك، قال الزجّاج: "أي: إلاّ لنعلم ذلك علم وقوعه منهم، وهو الذي يُجازون عليه، والله يعلم الغيب ويعلم من يؤمن ممّن يكفر، قبل أن يؤمن المؤمن ويكفر الكافر، ولكنّ ذلك لا يوجب ثوابًا ولا عقابًا، إنّما يثابون ويُعاقبون بما كانوا عاملين"[٧١]. وفسّر أبو جعفر النحاس الآية فقال: "أي: ما امتحانهم به إلاّ لنعلم من يؤمن بالآخرة علم شهادة، فأمّا علم الغيب فالله – جلّ وعز – عالمٌ به قبل أن يكون"[٧٢]. وقال ابن عطية: "إلاّ لنعلم: أي: لنعلمه موجودًا، لأنّ العلم به متقدمٌ أزلاً"[٧٣].

يتجلى الاستثناء المفرغ للمرة الثالثة على التوالي في هذا المقصد، ففي هذه الآية توقف الكلام الذي قبل (إلاّ) عن التمام وتحقيق الفائدة، وصار محتاجًا لما بعدها كي نتبيّن المعنى المراد. وقد جعل السمين الحلبي الاستثناء في هذه الآية مفرغًا من العلل

العامة؛ والتقدير عنده: ما كان له عليهم استيلاء لشيء من الأشياء إلاّ لهذا، وهو تمييز المحق من الشاك [٧٤].

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأخفش الأوسط جوّز أن يكون ما بعد (إلاّ) في هذه الآية على البدل أيضًا حين قال: "إلاّ لنعلم: على البدل؛ كأنّه قال: وما كان ذلك الابتلاء إلاّ لنعلم" [٧٥]. وهو – في رأيي المتواضع – بعيد.

إنّ جميع الآيات الثلاث السالفة التي تحدثت عن مقصد إحاطة علم الله بما في السموات وما في الأرض – ومنها الساعة والبعث – وظّفت الاستثناء المفرغ فقط، ولم توظف أي نوع آخر من الاستثناء، فهل لذلك دلالة ما؟ وهل قصد الأسلوب القرآني إلى ذلك قصدًا؟

تحدث سيبويه عن الاستثناء المفرغ، وعن الدلالة التي يحملها والفائدة التي يحققها فقال: "فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلاّ) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك: ما أتاني إلاّ زيدٌ، وما لقيتُ إلاّ زيدًا، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ، تجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيدٌ، وما لقيتُ زيدًا، وما مررتُ بزيدٍ، ولكنّك أدخلتَ (إلاّ) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة" [٧٦].

فإذا علمنا أنّ الاستثناء المفرغ يوجب الحكم لما بعد (إلاّ) وينفيه عمّا قبلها، أدركنا أنّ الدلالة المقصودة في الآيات الثلاث تكمن في ما بعد (إلاّ)، وأنّ الأسلوب القرآني قصد إلى ذلك قصدًا، وعمد إليه عمدًا:

- ففي الآية الأولى: تحقق المقصد في إثبات أنّ كل صغيرة وكبيرة في هذا العالم؛ إنّما هي في كتاب مبين.

- وفي الآية الثانية: تحقق المقصد بإثبات أنّ الجن لا تعلم الغيب، ولو كانت تعلمه لعلمت بموت سليمان – عليه السلام – غير أنّ الذي دلّهم على موته إنّما كان تلك الدويبة التي لا حول لها ولا قوة.
- وفي الآية الثالثة: تحقق المقصد فيما بعد (إلاّ) وهو (لنعلم) علم وقوع لا علم غيب؛ لأنّه لا يعلم الغيب إلاّ علاّم الغيوب.

وتابع المبرّد سيبويه فنصّ على ما ذكره، غير أنّه أضاف: "وإنّما احتجتَ إلى النفي والاستثناء لأنّك إذا قلت: جاءني زيدٌ فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلتَ: ما جاءني إلاّ زيدٌ نفيتَ المجيء كله إلاّ مجيئه "(٧٧).

والحق أنّ في قول المبرّد هذا إشارة لطيفة لتحقق مقصد الآيات التي مضت باستعمال الاستثناء المفرغ؛ إذ نُفِي أي علم لم يرد في اللوح المحفوظ، ونُفِيتْ أي معرفة للجن بموت سليمان، ونُفي أي سلطان لإبليس على البشر، وإنّما هو تمحيص الله عزّ وجل لخلقه.

درج على تفسير الاستثناء المفرغ بعد ذلك عدد من النحويين؛ فحاموا في فلك سيبويه والمبرّد مع زيادة شرحٍ أو تفسيرٍ أو تفصيل؛ فتحدث ابن يعيش عن فائدة الاستثناء المفرغ قائلاً: "وفائدة الاستثناء في قولك: ما قامَ إلاّ زيدٌ إثبات القيام له ونفيه عمّن سواه، ولو قلت: قامَ زيدٌ لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره فاعرفه"(٧٨). وعلّل ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ) سبب تسميته بالمفرغ فقال: "ويسمى ذلك استثناءً مفرغًا لأنّ ما قبل (إلاّ) قد تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه "(٧٩).

هكذا، وُظّف أسلوب الاستثناء في تحقيق مقصدٍ من مقاصد سورة سبأ، وهو إحاطة علم الله – عزّ وجل – بما في السموات وما في الأرض، وقد لوحظ أنّ نوع الاستثناء الذي وُظّف كان المفرغ فقط، قصدًا لإثبات الحكم لما بعد (إلاّ).

المبحث الثالث: أثر الاستثناء في إثبات صدق النبي صلى الله عليه وسلم:

أمعن مشركو مكة في تكذيب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وإنكار رسالته، وإبطال ما جاء به، فوصفوه مرة بأنّه كاهن، ومرة بأنّه ساحر، ومرة بأنّه مجنون، وكانت القيامة والبعث من أعظم ما أنكروه في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد دفعهم هذا الإمعان في التكذيب إلى ابتكار أساليب عدة في الإنكار منها: إتيانهم باسمه – عليه السلام – نكرة في بعض المواضع، واسمه عليه السلام أشهر من أن يُنكّر! قال أبو حيّان: "ولّما كان البعث عندهم من المحال جعلوا من يُخبر عن وقوعه في حيّز من يُتعجب منه، وأتوا باسمه عليه السلام نكرة في قوله: ﴿ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ ﴾[٨٠]، وكان اسمه أشهر علم في قريش، بل في الدنيا، وإخباره بالبعث أشهر خبر؛ لأنّهم أخرجوا ذلك مخرج الاستهزاء، والتحلي ببعض الأحاجي المعمولة للتلهي والتعمية، فلذلك نكّروا اسمه"[٨١].

شرع الأسلوب القرآني في إثبات صدق النبي – صلى الله عليه وسلم – موظفًا الاستثناء هذه المرة في سبعة مواضع، واللطيف في هذا التوظيف أنّه لم يستعن بغير الاستثناء المفرغ في هذه المواضع السبعة، وكأنّه قرّر إثبات الحكم لما بعد (إلاّ) ونفيه عن ما قبلها. وفيما يلي بيان بالمواضع السبعة:

١. قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[٨٢].

يرى ابن عاشور أنّ الأسلوب القرآني انتقل في هذه الآية من إبطال ضلال المشركين في أمر الربوبية إلى إبطال ضلالهم في صدق الرسول عليه السلام، كما رأى بأنّ أسلوب الكلام قد تغيّر من "الأمر بمحاجة المشركين إلى الإخبار برسالة النبي – صلى الله عليه وسلم – تشريفًا له بتوجيه هذا الإخبار بالنعمة العظيمة إليه، ويحصل إبطال مزاعم المشركين بطريق التعريض. وفي هذه الآية إثبات رسالة محمد صلى الله عليه وسلم على منكريها من العرب، وإثبات عمومها على منكريها من اليهود "[٨٣].

بُعث رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس كافة، وفي هذا إثباتٌ لصدقيته عليه السلام، وقد أشار إلى هذا المعنى عدد من متقدمي المفسرين، حيثُ نُقل عن ابن عباس رضي الله عنه (ت ٦٨ هـ) قوله في لفظ (كافة) من الآية الكريمة: " أي إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وتقديره: إلى الناس كافة "[٨٤]. وقال أبو جعفر النحاس: " قال مجاهد: أي إلى الناس جميعًا، وقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: أُرسلت إلى كل أحمر وأسود "[٨٥]. وفصّل الزجاج فقال: " معنى (كافة): الإحاطة في اللغة، والمعنى: أرسلناك جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ، فأرسل الله النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى العرب والعجم، وقال: أنا سابق العرب إلى الإسلام، وصهيب سابق الروم، وبلال سابق الحبشة، وسلمان سابق الفرس؛ أي: الرسالة عامة "[٨٦]. وقال ابن عطية: " الكافة: الجمع الأكمل من الناس "[٨٧].

جاء الاستثناء في هذه الآية مفرغًا، والتفريغ في الاستثناء إنّما يكون باعتبار ما يتفرغ له الفعل من فاعل أو مفعول أو خبر أو غيرها، وقد تفرغ الفعل هنا لـ (كافةً)

في إشارة جليلة إلى إثبات عموم الرسالة، وعدم تخصيصها بقوم دون قوم، فهي ردٌّ على من أنكر الرسالة، وردٌّ على من أنكر عمومها.

وقد اختلف المفسرون والنحاة في إعراب (كافة)؛ فذهب ابن عطية إلى أنّها منصوبة على الحالية، وتقدمت على صاحبها (للناس) للاهتمام [٨٨]. وعارض الزمخشري وقوعها حالاً جاعلاً إيّاها نعتًا لمصدر محذوف؛ أي: إرسالةً كافة [٨٩]. ورجّح أبو حيّان أن تكون حالاً، وردّ قول من جعلها صفةً لمصدر محذوف وهو الزمخشري، وقول من جعلها بمعنى (جامعًا) والهاء فيها للمبالغة وهو الزجاج [٩٠].

وجمع السمين الحلبي الخلاف في (كافة) فقال: "فيه خلاف:

- أحدها: أنّه حال من كاف (أرسلناك)، والمعنى: إلاّ جامعًا للناس في الإبلاغ.
- الثاني: أنّ (كافة) مصدر جاء على الفاعلة كالعافية والعاقبة، وعلى هذا فوقوعها حالاً: إمّا على المبالغة، وإمّا على حذف مضاف؛ أي: ذا كافة للناس.
- الثالث: أنّ (كافة) صفة لمصدر محذوف تقديره: إلاّ إرسالةً كافة.
- الرابع: أنّ قوله (كافة) حال من (للناس)؛ أي: للناس كافة" [٩١].

والحق أنني أميل إلى الرأي القائل بأنّ (كافةً) في الآية الكريمة حالٌ من (الناس)، تقدمت على صاحبها للعناية والاهتمام، وقد يعترض معترضٌ بأنّ جمهور النحويين منعوا تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا بحرف؟ والإجابة عن هذا الاعتراض بأن الجمهور وإنْ كانوا قد منعوا ذلك إلى أنّ السماع قد ورد به، كما رجّح هذا الرأي القائل بالتقديم عددٌ من النحاة منهم الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، وابن مالك[٩٢]، ولهم في ذلك شواهد مذكورة في المظان النحوية. ومرجع هذا الميل أنّ هذا

التوجيه النحوي لـ (كافة) سيكون له أثره في الاستثناء المفرغ من حيث حمل الدلالة المطلوبة والمعنى المقصود الذي يُثبت فيه عموم رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم-.

وثمة إضافة بلاغية أوردها ابن عاشور في هذا الشأن وجديرة بأن تُذكر وهي: " وأفاد تركيب ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ قصر حالة عموم الرسالة على كاف الخطاب في قوله (أرسلناك) وهو قصر إضافي، أي دون تخصيص إرسالك بأهل مكة أو بالعرب أو بمن يجيئك يطلب الإيمان والإرشاد... ويقتضي ذلك إثبات رسالته بدلالة الاقتضاء؛ إذ لا يصدق ذلك القصر إلاّ إذا ثبت أصل رسالته، فاقتضى ذلك الرد على المنكرين كلهم سواء من أنكر رسالته من أصلها، ومن أنكر عمومها بتخصيصها " [٩٣]. وإضافة ابن عاشور النفيسة هذه تشير إلى علاقة محكمة ووشيجة ومنتظمة بين الاستثناء والقصر.

٢. قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾[٩٤].

يرى أغلب أرباب التفسير [٩٥] أنّ هذه الآية تسلية للرسول – صلى الله عليه وسلم – وتخفيف عنه جرّاء ما لقيه من قومه من تكذيب واستهزاء وعناد وكفر، إذ هي سيرة الأمم من قبله، وسنة درجوا عليها مع أنبياء الله. وعادةً ما يتقدم التكذيبَ والهزء المترفونَ، وهم الرؤساء والزعماء وأولو المال. قال الزجاج: " مترفوها: أولو التُّرفة، وهم رؤساؤها وقادة الشر ويتبعهم السَفَلة "[٩٦]. وقال النحاس في (مترفوها): "رؤساؤها ومتكبروها وقادتها" [٩٧]. وقد خصّهم الله تعالى بالذكر لأنّ عادتهم المبادرة بالتكذيب[٩٨].

استعمل الأسلوب القرآنيّ الاستثناء المفرغ، حيث تفرّع الفعل (أرسلنا) للجملة الحالية (قال مترفوها) هنا للدلالة على أنّ أول المكذبين هم المترفون، وإنّما

سابقوا إلى التكذيب نظرًا لانشغالهم الدائم بالدنيا وزخرفها، فتأبى عقولهم وقلوبهم خلافها، لذا يسارعون في الكفر.

جعل الزمخشري جملة (قال مترفوها) حاليةً [٩٩]، وتابعه السمين الحلبيّ بزيادة وتفصيل فقال: " إلاّ قال مترفوها: جملة حالية من (قرية) وإن كانت نكرة؛ لأنّها في سياق النفي. قوله (بما أرسلتم) متعلق بخبر إنّ، و (به) متعلق بـ (أرسلتم)، والتقدير: إنّا كافرون بالذي أُرسلتم به، وإنّما قدم للاهتمام، وحسّنه تواخي الفواصل " [١٠٠].

وفي قول السمين هذا إشارة جلية إلى أنّ الآية جاءت في سياق تكذيب الرسل.

٣. قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [١٠١].

قال ابن عاشور في مطلع تفسير هذه الآية: " انتقالٌ من حكاية كفرهم وغرورهم وازدهائهم بأنفسهم وتكذيبهم بأصول الديانة إلى حكاية تكذيبهم الرسول – صلى الله عليه وسلم – وأتبع ذلك بحكاية تكذيبهم الكتاب والدين الذي جاء به " [١٠٢].

إذن.. يستمر كفار مكة في تكذيب النبي عليه السلام، وجاء تكذيبهم في هذه الآية على مستويات: ما هذا إلاّ رجل – ما هذا إلاّ إفك – ما هذا إلاّ سحر مبين، فكذّبوا أولاً النبي صلى الله عليه وسلم، وكذّبوا ثانيًا القرآن، ثمّ كذّبوا الحق وهو الدين كله.

طعن كفار مكة أولاً في النبي عليه السلام لأنّه يقدح في الأوثان ودين الآباء والأجداد [١٠٣] فقالوا: ما هذا إلاّ رجل بصيغة الاستثناء المفرغ الذي يتفرغ فيه المبتدأ للخبر، فهو في نظرهم مجرد رجل، لا هو نبيٌّ مرسل، ولا هو رسولٌ مصدّق، وقد نقلت صيغة الاستثناء هذه المعنى المراد.

ثم طعنوا في القرآن فقالوا: (ما هذا إلاّ إفك) بصيغة الاستثناء المفرغ أيضًا، إذ القرآن في رأيهم مجرد كلام مفترى ومصنوع من محمد وليس كلام الله عزّ وجل [١٠٤]. وقد جعل ابن عاشور جملة "(وقالوا ما هذا إلاّ إفك) عطف على جملة (وقالوا ما هذا إلاّ رجل يريد أن يصدكم) فالفعلان مشتركان في الظرف" [١٠٥].

وطعنوا أخيرًا بالحق أو بعموم الرسالة فقالوا: (ما هذا إلاّ سحر مبين) بصيغة الاستثناء المفرغ أيضًا، وفي مسعى منهم إلى حصر ما جاء به الرسول عليه السلام بالسحر البيّن، حيث يرى المشركون أنّ انجذاب الناس له، واستماعهم إليه، وإقبالهم عليه إنّما هو عمل ساحر.

لقد وُظّف الاستثناء المفرغ في المواضع الثلاثة من الآية لنقل الدلالة التي ارتضاها المشركون، فالرسول – صلى الله عليه وسلم – عندهم مجرد رجل، والقرآن عندهم إفك، والحق عندهم سحر، وقد توقف الكلام الذي قبل (إلاّ) عن التمام، فلم يتم إلاّ بما بعدها. كما أنّ الاستثناء هنا استثناء لغوي لا استثناء نحوي[١٠٦]؛ والفرق بينهما أنّ الأول اعتمد المعنى الدلالي، فيما اعتمد الآخر الأثر النحوي، لذا بقيت هذه الأسماء على حالها من الإعراب قبل دخول (إلاّ).

٤. قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾ [١٠٧].

تصف هذه الآية بعض الأراجيف التي أثارها المشركون حول الرسول – صلى الله عليه وسلم – من كذب أو جنون، لذا انتصر القرآن له عليه السلام بـ (إن هو إلاّ نذير). قال الزجاج في تفسير (إن هو إلاّ نذير): "أي: لينذركم أنّكم إن عصيتم لقيتم عذابًا شديدًا" [١٠٨]. وقال فيه أبو حيان: "ولمّا نفى تعالى عنه الجِنّة أثبت أنّه نذير بين

يدي عذاب شديد؛ أي: هو متقدم في الزمان على العذاب الذي توعدون به، و (بين يدي) يشعر بقرب العذاب "[١٠٩].

وقد ساعد في تحقيق هذا المعنى أسلوب الاستثناء المفرغ المتوسط بين المبتدأ والخبر، حيث تعاضد حرف النفي (إنْ) الذي يحمل معنى (ما) مع المستثنى منه المحذوف الذي قد يُقدّر بـ (الإخبار) [١١٠] لنفى عنه عليه السلام الجنون، وحصره في إنذار البشر جميعهم.

وأضاف ابن عاشور لهذا المعنى اللغويّ معنىً بلاغيًّا حين قال: " فالقصر المستفاد من (إنْ هو إلاّ نذير لكم) قصر موصوف على صفة قصرًا إضافيًّا؛ أي: هو مقصور على صفة النذارة، لا تحوم حوله الأوصاف التي لمزتموه بها "[١١١].

وما من شك في أنّ هذا المعنى البلاغي اللصيق بالمعنى اللغوي قد أسهم في تبيان الدلالة وإيضاح المقصود، فإذا علمنا أن القصر الإضافي هو: ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين؛ أدركنا أن الأسلوب القرآني عمد إلى قصر صفة النذارة على الرسول عليه السلام.

٥. قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾[١١٢].

" هذا استقصاء لبقايا شُبَه التكذيب لدحضها، سواء منها ما تعلقوا به من نحو قولهم: كاهن وشاعر ومجنون، وما لم يدّعوه ولكنّه قد يخطر ببال واحد منهم أن يزعم أنّه يريد بهذه الدعوة نفعًا لنفسه يكون أجرًا له على التعليم والإرشاد، وهم لّما ادّعوا أنّه ساحر أو أنّه شاعر أو أنّه كاهن لَزِم من دعواهم أن يتعرض لجائزة الشاعر وحلوان الكاهن، فلمّا نُفيت عنه تلك الخلال، لم يبق لهم في الكنانة سهم طعنٍ إلاّ أن يزعموا أنّه يطلب أجرًا على الإرشاد "[١١٣].

جاء الاستثناء المفرّغ في هذه الآية أيضًا (إنْ أجري إلاّ على الله) ليوضح أنّ الرسول عليه السلام طلب ثوابًا أخرويًّا، ولم يطلب مقابلاً ماديًّا، وهنا يتجلى معنى التفريغ في الاستثناء؛ إذ تفرّغ الاستثناء لما بعد إلاّ (على الله)، وإيجاب الحكم لما بعد (إلاّ)، وهو المراد من الاستثناء المفرغ؛ ذلك أنّ طلب الأجر الماديّ منافٍ لشرف الرسالة المحمدية ونبلها، وبهذا أوصل الاستثناء المفرغ الدلالة المقصودة وخدم المعنى المراد.

تحدث عن هذا المعنى عدد من أهل التفاسير، فقال الزجاج: " أي: إنّما أطلب ثواب الله بتأدية الرسالة "[١١٤]. وقال ابن عطية: " أَمَره الله تعالى في هذه الآية بالتبري من طلب الدنيا وطلب الأجر على الرسالة، وتسليم كل دنيا إلى أربابها، والتوكل على الله في الأجر"[١١٥].

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الجزء الأول من هذه الآية (قل ما سألتكم من أجر فهو لكم) يوحي بأنّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قد سأل المشركين شيئًا، وقد أوضح هذا المعنى السمين الحلبي فقال: " والمعنى يحتمل أنّه لم يسألهم أجرًا البتة، كقولك: إن أعطيتني شيئًا فخذه، مع علمك أنّه لم يعطك شيئًا، ويؤيده: (إن أجري إلاّ على الله)، ويحتمل أنّه سألهم شيئًا نفعه عائدٌ عليهم "[١١٦].

وثمة إشارة بلاغية لطيفة ساقها ابن عاشور في معرض حديثه عن الآية حيث قال: " وجملة (إن أجري إلاّ على الله) مستأنفة استئنافًا بيانيًّا، جوابًا لسؤال مقدر أن يسأل السامع: كيف لا يكون له على ما قام به من أجر؟ فأجيب بأنّ أجره مضمون وعده الله به؛ لأنّه إنّما يقوم بعملٍ لمرضاته وامتثال أمره فعليه أجره. وحرف (على) يقتضي أنّه حق الله وذلك بالنظر إلى وعده الصادق" [١١٧]. وتقدير المحذوف – كما أشار ابن عاشور – هو الأسلم والأرجح في نفي ما قد يُتوهم من أخذ النبي – صلى الله عليه وسلم – لأجر دنيويّ؛ وهو حق؛ إلاّ أنّ مرضاة الله – عزّ وجل – هي الأجر الأبقى.

خاتمة

درس هذا البحث مواضع الاستثناء في سورة سبأ دراسةً نحويةً دلالية، حيث حاول أن يربط بين هذا الأسلوب ومقاصد السورة في مسعىً منه إلى الإجابة عن تساؤل مركزي هو: لِمَ تكرر هذا الأسلوب بهذا النسق التعبيري اللافت؟ وهل لهذا التكرار علاقة ما بمقاصد السورة وأغراضها ومعانيها؟ وهل أسهم الاستثناء في إيضاح الدلالة المقصودة والمعنى المراد؟ لذا تعقّب البحث مواطن الاستثناء في السورة، واجتهد في تحليلها وربطها بالأغراض والمقاصد، ليصل في نهايته إلى النقاط الآتية:

١. قصدت سورة سبأ إلى تحقيق مقاصد ثلاثة ذكرها ابن عاشور في مستهل تفسيره للسورة، وليس للبحث فيها سبقٌ أو فضل. وهذه المقاصد هي: إبطال قواعد الكفر والشرك، وإثبات إحاطة علم الله بما في السموات وما في الأرض ومِن ذلك البعث والجزاء، وإثبات صدق النبي صلى الله عليه وسلم وعموم رسالته للناس أجمعين.

٢. وظّف الأسلوب القرآني الاستثناء لتحقيق هذه المقاصد في خمسة عشر موضعًا: ثلاثة عشر منها بصيغة الاستثناء المفرغ، وموضعين احتمل كلٌّ منهما الاتصال والانقطاع، وقد أثبت البحث أنّ الاستثناء كان باستعمال أم الباب فقط (إلاّ)، إذ لم ترد أي أداة سواها في السورة.

٣. استخدم الأسلوب القرآني صيغة الاستثناء المحتمل للاتصال أو الانقطاع في موضعين فقط، بقصد إخراج الفريق المؤمن من أتباع الشيطان في موضوع، وليثبت أنّ الإيمان والعمل الصالح هما المقربان لله، لا الأموال والأولاد في موضع آخر. وقد رجّح البحث أن يكون الاستثناء متصلاً في الموضع الأول، وأن يكون منقطعًا في الموضع الثاني.

٥. وظّف الأسلوب القرآني الاستثناء المفرغ لتقرير الحكم لما بعد (إلاّ)، ونفيه عن ما قبلها في موضوعات: مجازاة الكفار، الشفاعة بإذن الله، الجزاء من جنس العمل، كل صغيرة وكبيرة في كتاب مبين، الجن لا تعلم الغيب ولا يعلم الغيب إلاّ الله، الرسالة للناس كافة، المترفون أول المكذبين، تكذيب الرسول والقرآن والحق. وقد تعاضد في صيغة التفريغ هذه النفي والاستثناء لتقرير المعنى المراد، كما أنّ صيغة التفريغ هذه التي طغت على مواضع الاستثناء في السورة أسهمت بصورة جلية في إيضاح مقاصد السورة وأغراضها.